السياحة البيئية في دولة الكويت
تحليل الآثار وإستراتيجية الاستدامة

سعاد حاكم عذبي، وأسماء علي أبا حسين، وأنور شيخ الدين عبده*

ملخص: يعد قطاع السياحة من أكبر القطاعات في العالم نمواً وتطوراً لما له من دور بارز في دعم الاقتصاد العالمي وخلق المزيد من فرص العمل. وفي الكويت شهد القطاع السياحي تطوراً ملحوظاً نظراً لما تمتلكه دولة الكويت من مقومات السياحة، وأهمها موقعها الجغرافي المهم وتنوع موائلها الطبيعية البرية والبحرية، وهو ما أدى إلى تنوع أنماط السياحة فيها، مما أهلها لاستقطاب أعداد كبيرة من الزائرين من خارج الكويت وداخلها، الأمر الذي رفع من إسهام هذا القطاع في الدخل القومي، إلى جانب تحقيقه لأهداف اقتصادية واجتماعية وتنموية وتربوية وثقافية. وتشير نتائج الدراسة الحالية إلى أن أعداد السياح للمناطق الترفيهية والمتاحف قد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في أعقاب حرب الخليج الثانية حتى منتصف التسعينيات، غير أنها عادت إلى الانخفاض مرة أخرى انعكاساً للأحداث التي شهدتها منطقة الخليج بشكل عام ودولة الكويت بشكل خاص. هذا، وتستعرض الدراسة الحالية أنماط السياحة ولا سيما السياحة البيئية في دولة الكويت، التي تشمل: سياحة الصحارى أو مخيمات الربيع، والمحميات الطبيعية، والسياحة البحرية، والتراثية، والعلمية، والترويحية. كذلك تعرض الدراسة لأهم المشكلات البيئية المرتبطة بها حالياً والمتوقعة مستقبلاً إذا ما استمر وضع المواقع السياحية على ما هو عليه، وتقوم بالتحليل والتقويم للآثار السياحية على البيئة في دولة الكويت، والعوامل المسببة لها باستخدام نموذج المؤشرات البيئية (DPSIR)، ووضع إستراتيجية للعمل بها عند التخطيط للسياحة البيئية المستدامة تكون رافداً اقتصادياً واجتماعياً في دولة الكويت.

المصطلحات الأساسية: السياحة البيئية، السياحة في الكويت، السياحة المستدامة، نموذج مؤشرات DPSIR، التقويم البيئي المتكامل.

* برنامج علوم الصحراء والأراضي القاحلة، كلية الدراسات العليا، جامعة الخليج العربي، مملكة البحرين.

المقدمة:

عانى قطاع السياحة والبيئة في دولة الكويت معوقات الحروب منذ ما يربو على ثلاثة عقود بدءاً من حرب العراق وإيران في الثمانينيات، ثم حرب تحرير الكويت بداية التسعينيات، وأخيراً حرب العراق في 2003. وبزوال تلك الظروف عن المنطقة، فإن هناك مستقبلاً واعداً ومبشراً للسياحة في دولة الكويت، التي تتميز ببنية قابلة للنهوض والازدهار خلال الأعوام القليلة القادمة (نبيلة العنجري، 2004)، ولا سيما أن المواطن الكويتي مولع بالسفر والسياحة، حيث تشير دراسة (توفيق الجراح، 2004) إلى أن الكويتيين ينفقون سنوياً أكثر من ثلاثة مليارات دولار على السياحة خارج الكويت.

غير أن ما تعرض له العالم من أحداث أدى إلى أن تتحول الوجهة السياحية من السياحة الخارجية إلى السياحة في الإقليم نفسه أو داخل الدولة. وتشير الإحصاءات إلى أن 80% من السياحة عام 2003 كانت في الإقليم نفسه؛ حيث يفضل السياح الرحلات البرية والإقامة في نطاق دولهم أو إقليمهم (فرانشيسكو فرانيجاللي، 2004). الأمر الذي يستوجب على الدول استقطاب مواطنيها وسكان الدول المجاورة لقضاء عطلاتهم في ربوعها لتنشيط اقتصاداتها، والعمل على الحفاظ على مقوماتها السياحية من بيئات طبيعية، وكائنات فطرية أو مهاجرة وموائلها، وما تحويه الدول من آثار وموروثات وثقافات. وفي هذا السياق أوصى (عبيد العتيبي، 2002) «في دراسة عن السياحة والترويح في دولة الكويت: دراسة جغرافية» بضرورة إنشاء هيئة أو مجلس أعلى للسياحة، وربط التخطيط للتنمية السياحية مع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وتشجيع المستثمرين على تطوير المشروعات السياحية والترويحية، وتنشيط عملية الجذب السياحي الخارجي.

وفي الفترة من 12–13 يناير 2004 عقد في الكويت أول منتدى للسياحة والتنمية، حيث أعلن عن جعل السياحة في دولة الكويت خياراً تنموياً إستراتيجياً، ورصد اعتمادات خاصة للترويج للكويت سياحياً وصولاً إلى تنمية سياحية ناهضة، وصناعة سياحية ترفد مجالات التنمية الأخرى، وفرص عمل لشباب الكويت، وتنويع مصادر الدخل المعتمدة بصورة شبه كلية على البترول.

إن الموقع الجغرافي الذي تتميز به دولة الكويت، وتاريخها الجيولوجي جعلها تتميز بتنوع إيكولوجي كبير وبتعدد موائلها الطبيعية المختلفة: البرية والبحرية، مما جعلها مقصداً لطالبي التنزه والرحلات إلى البر وإقامة المخيمات الجاذبة للأعمار كافة، ومن ثم تنوعت أنماط السياحة كسياحة الصحارى، وتسلق الجبال والتلال الرملية، وزيارة المحميات الطبيعية والمتنزهات، والسياحة البحرية، والتراثية، والعلمية، والرياضية وغيرها. غير أن هشاشة بيئة الصحارى ومحدودية مواردها الطبيعية، وسهولة تعرضها للتدهور والتدمير بفعل تزايد عدد السياح وممارسة بعض السلوكيات يهدد قطاع السياحة ولا سيما السياحة البيئية بالتدمير وانعدام الاستدامة (إبراهيم عبدالرحيم، 1999؛ محمود الهلالات، 1999)، الأمر الذي يتطلب القيام بتحليل وتقويم لآثار السياحة على البيئة في دولة الكويت، والعوامل المسببة لهذا التدهور باستخدام المؤشرات البيئية وصولاً إلى مرحلة وضع إستراتيجية للعمل بها عند التخطيط للسياحة البيئية المستدامة، بحيث تصبح السياحة رافداً اقتصادياً واجتماعياً مهماً في دولة الكويت.

هذه الدراسة تسلط الضوء على واقع السياحة في الكويت عامة والسياحة البيئية خاصة وتعرف أنماطها، مع التركيز على النظم البيئية التي تمتلك خاصية الجذب السياحي، ومقومات السياحة. وتبيان دورها في المحافظة على التراث الطبيعي، والثقافي، ورفع الوعي البيئي من خلال التأثير على سلوك الفرد نحو البيئة. وتقويم الآثار البيئية لبعض أنماط السياحة البيئية باستخدام نموذج (DSPIR)، كذلك وضع إستراتيجية لاستثمار برامج سياحة البيئة الصحراوية في المحافظة على هذه المناطق، وحمايتها وإدارتها بشكل مستدام.

إن هذا البحث، لا شك، يصب في صميم توصيات قمة كويبيك 2002 للسياحة المستدامة، التي أوصت الحكومات بضرورة الإسراع بصياغة سياسات وطنية وإقليمية ومحلية خاصة بالسياحة البيئية، وإستراتيجيات تنموية تتفق مع الأهداف العامة للتنمية المستدامة، بما في ذلك مؤشرات الاستدامة المتفق عليها مع جميع الأطراف وما حث عليه برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مكتب غرب آسيا /(UNEP ROWA) المنطقة العربية من البحث عن آليات يمكن من خلالها وضع توصيات قمة كويبيك موضع التنفيذ بشكل يتلاءم وطبيعة المنطقة سواء كانت اجتماعية أو

اقتصادية أو بيئية، وبناء جسور التعاون للوصول إلى حلول تضمن نمواً سياحياً يصون البيئة، ويسعى لخلق توازن اجتماعي واقتصادي (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المكتب الإقليمي لغرب آسيا، 2003).

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

– تعرف واقع السياحة عامة والسياحة البيئية خاصة في دولة الكويت ودراستها.

– وصف أنماط السياحة والنظم البيئية ذات الجاذبية الخاصة بالزائرين وتحليلها.

– تقويم الآثار البيئية للسياحة على البيئات والنظم الإيكولوجية باستخدام نموذج المؤشرات البيئية (DPSIR) الذي يتكون من القوة الدافعة (Driving Force)، والضغوط (Pressure)، وحالة البيئة (State)، وآثار تلك الضغوط (Impacts)، والاستجابة (Response).

– وضع مصفوفة لسياسات التنمية المستدامة في قطاع السياحة والسياحة البيئية.

منهج البحث ومصادر المعلومات:

– تعتمد هذه الدراسة على الإحصاءات الواردة في التقارير والبحوث الخاصة بالسياحة في دولة الكويت.

– اتباع المنهج الوصفي لتبيان واقع السياحة والسياحة البيئية في دولة الكويت، وذلك بالقيام بسلسلة من الزيارات الميدانية لتحديد أنماطها وجمع المعلومات حول آثارها على البيئات المختلفة.

– استخدام نموذج المؤشرات (DPSIR)، وذلك بغرض تقويم الأثر البيئي للسياحة في دولة الكويت، والخروج بمصفوفة لإستراتيجيات السياحة المستدامة في الكويت.

السياحة والسياحة البيئية والسياحة المستدامة:

السياحة لغةً مشتقة من كلمة سيح بمعنى الماء الجاري، والسياحة هي الذهاب والسير في الأرض للعبادة أو التجارة أو الترفيه أو الاطلاع على ثقافات الشعوب وخبراتها وغيرها. وقد قسم (إسماعيل المدني، 2002) السياحة إلى ثمانية أنواع هي: السياحة الدينية، والترفيهية، والتراثية الثقافية، والرياضية، والعلاجية، والعلمية، والتجارية، والسياحة البيئية. والأخير نوع خاص منها بدأ يتداول منذ نهاية

السبعينيات، ويقصد به السفر إلى مواقع طبيعية فطرية غير ملوثة بهدف دراسة الموقع وتقديره والتمتع به إضافة إلى الاستفادة من التراث الثقافي له.

بمعنى آخر إن السياحة البيئية هي نوع من السياحة المعتمدة على الطبيعة، وقد عرّف الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة (IUCN) (وهي منظمة دولية غير حكومية تعمل في مجال حماية الطبيعة) في عام 1996 السياحة البيئية بأنها الترحال المسؤول بيئياً، والزيارة إلى مناطق ما زالت نسبياً محتفظة بحالتها الطبيعية، وذلك من أجل الاستمتاع بالطبيعة وحمايتها وتقدير قيمتها، والاستمتاع بالمظاهر الثقافية الأخرى المرتبطة بها، إضافة إلى دعم الوضع الاقتصادي والاجتماعي للسكان المحليين (إسماعيل المدني، 2002).

وقد تطور مفهوم السياحة البيئية ليشمل عناصر خاصة بالاستدامة، يأتي في مقدمتها إسهامها بشكل فعال في المحافظة على التراث الطبيعي والثقافي، وإشراك المجتمعات المحلية الأصلية في عمليات تخطيطها وتنميتها وتشغيلها والإسهام في رعايتها. وقد أضحت السياحة البيئية تضطلع بدور ريادي في تطبيق ممارسات الاستدامة المتمثلة في الأبعاد البيئية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية في القطاع السياحي، وتشجع هذا القطاع على الإسهام في المحافظة على الموارد الطبيعية والتراث الحضاري للمجتمعات المحلية. يأتي هذا في ظل إقبال متزايد من السائحين على السفر إلى المناطق الطبيعية مع استمرار محدودية مصادر التمويل الموجهة نحو المحافظة على هذه المناطق وحمايتها وإدارتها بشكل مستدام (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المكتب الإقليمي لغرب آسيا، 2003).

ويرى (حابس السماوي، 2003) أن السياحة المستدامة هي «نقطة التلاقي بين احتياجات الزوار والمنطقة المضيفة لهم، بما يؤدي إلى حماية فرص التطوير المستقبلي ودعمها؛ بحيث تدار جميع المصادر بطريقة توفر الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والروحية، ولكنها في الوقت ذاته تحافظ على الواقع الحضاري والنمط البيئي الضروري والتنوع الحيوي وجميع مستلزمات الحياة وأنظمتها».

وفي السياق نفسه فقد عرفت منظمة السياحة العالمية في عام 1998، السياحة المستدامة بأنها «تصور لإدارة الموارد السياحية بطريقة تفي بالاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والجمالية مع تحقيق المحافظة على التكامل الثقافي

والعمليات البيئية الأساسية والتنوع البيولوجي والنظم الداعمة للحياة في المنطقة المستهدفة» (إسماعيل المدني، 2002).

ونرى هنا أن دعم السياحة البيئية وتطويرها – وهي تمثل رافداً أساسياً للسياحة في دولة الكويت – لا بد أن يخطط لها وتدار بطريقة قابلة للاستدامة لكي تضطلع بدورها في دعم الاقتصاد الوطني، وفي الوقت نفسه تمثل فرصة قيمة للحماية والاستخدام المستدام لمناطق الجذب السياحي، والمحافظة على الموارد الطبيعية والتراث الثقافي للدولة.

أهداف السياحة في دولة الكويت:

ويمكن للسياحة في دولة الكويت أن تحقق العديد من الأهداف، منها:

1 – **الأهداف الاجتماعية والاقتصادية:** وتتمثل في زيادة عدد المرتادين والسياح من داخل الكويت وخارجها، وخلق فرص عمل محلية للشباب، وتنشيط الاقتصاد القومي والمحلي على حد سواء. مما يرفع من مستوى الدخل وتعديل مصادر الدخل وتنوعها، وهي المعتمدة بصورة شبه كلية على البترول، وتشير دراسة (نبيلة العنجري، 2004) إلى أن ازدهار السياحة في دولة الكويت يمكن أن ينعكس إيجاباً على أحوال نحو 30 قطاعاً فرعياً لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالخدمات السياحية.

2 – **الأهداف البيئية:** وتشمل تشجيع الإدارة المستدامة للمنطقة السياحية، والحفاظ على الموارد والثروات الطبيعية من الاستغلال الجائر، وحماية الحياة الفطرية وتنوعها والعمل على تنميتها. وحماية التنوع في الموائل الطبيعية للحياة الفطرية، والعمل على تأهيلها، ورفع مستوى الوعي العام بأهمية حماية الحياة الفطرية ومواطنها الطبيعية.

3 – **الأهداف الاجتماعية والثقافية:** وتشمل تعميق الوعي الثقافي عند المرتادين والسياح من داخل البلاد وخارجها بعادات الشعوب وتقاليدها وأسلوب حياتها، وتشجيع السكان على فنون المهن والحرف المحلية الشعبية والتقليدية، وإشراك السكان المحليين في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياحة، وتجديد كثير من المدن القديمة ذات الطابع التاريخي وإحياءها، وتعويد الإنسان على تحمل مسؤوليته تجاه حماية الحياة الفطرية وموائلها الطبيعية، والحفاظ على التراث الثقافي والتاريخي للمنطقة؛ وذلك عن طريق وضع الخطط والبرامج لحماية الموارد الموجودة داخل الدولة، وتوفير

الكوادر الوظيفية المتخصصة في مجال السياحة عامة والسياحة البيئية خاصة، والإسهام في تجميل الأحياء ونظافتها لتبدو جميلة وجذابة في عيون الزوار والسياح، إضافة إلى اكتساب السكان لمهارات جديدة في مجال السياحة.

واقع السياحة البيئية في دولة الكويت:

على الرغم من سيادة الظروف الصحراوية الجافة في دولة الكويت، فإنها استقطبت العديد من السياح من داخل الدولة وخارجها نظراً لتنوع الأنشطة الترفيهية فيها (شكل 1)، وتوافر البنية التحتية وتطورها مع الزمن، وتوافر عناصر الجذب السياحي فيها. وتشير الإحصاءات التالية في مجملها إلى واقع السياحة في دولة الكويت، ومنها نستقرئ أن أعداد الزائرين لمواقع الجذب السياحي – وهم في رأينا مرتكز السياحة البيئية – في تزايد مستمر.

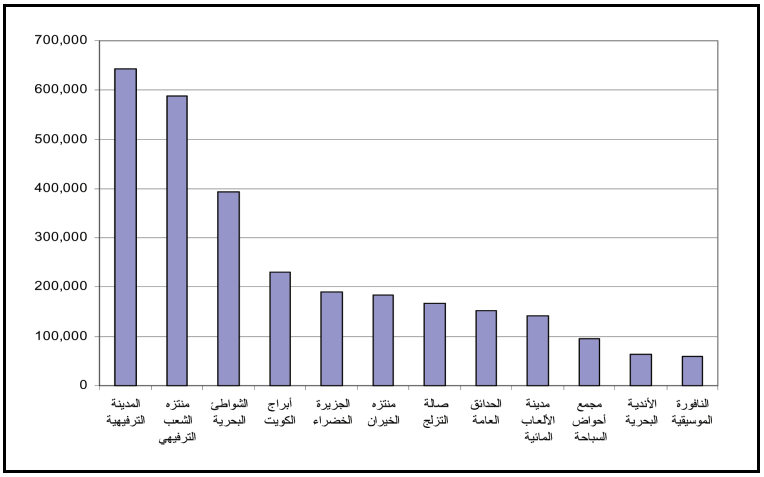

شكل 1: أعداد الزوار لمختلف أنواع النشاط الترفيهي في دولة الكويت 1996–2000

المصدر: وزارة التخطيط، قطاع الإحصاء والمعلومات (2001). المجموعة الإحصائية السنوية.

وقد لوحظ (وزارة التخطيط، 2001) أن زوار المناطق والحدائق الترفيهية قد ارتفع على حساب زوار السواحل والجزر البحرية ومرتادیها وذلك للفترة من 1991–2000 (شكل–2). كما أن أعداد زوار المتاحف قد شهد ارتفاعاً ملحوظاً في أعقاب حرب الخليج الثانية 1991 حتى منتصف التسعينيات (شكل–3)، غير أن هذه الأعداد انخفضت مرة أخرى انعكاساً للأحداث التي شهدتها منطقة الخليج بشكل عام ودولة الكويت بشكل خاص، ولم يقتصر هذا الانخفاض على مستوى السياحة

الخارجية فحسب (من نحو 5000 سائح عام 1996 إلى نحو 2000 سائح عام 2000)، بل امتد إلى المستوى الداخلي. حيث تشير البيانات إلى انخفاض أعداد السياح الداخليين من 108,000 سائح عام 1995 إلى نحو 44,000 سائح عام 2000.

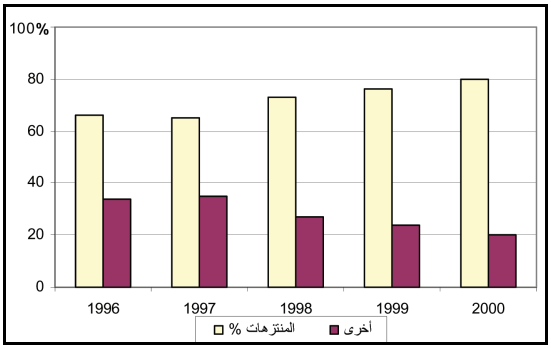

شكل–2: مقارنة نسبة زوار المتنزهات والحدائق مع مرتادي المناطق البحرية

المصدر: وزارة التخطيط، قطاع الإحصاء والمعلومات 2001.

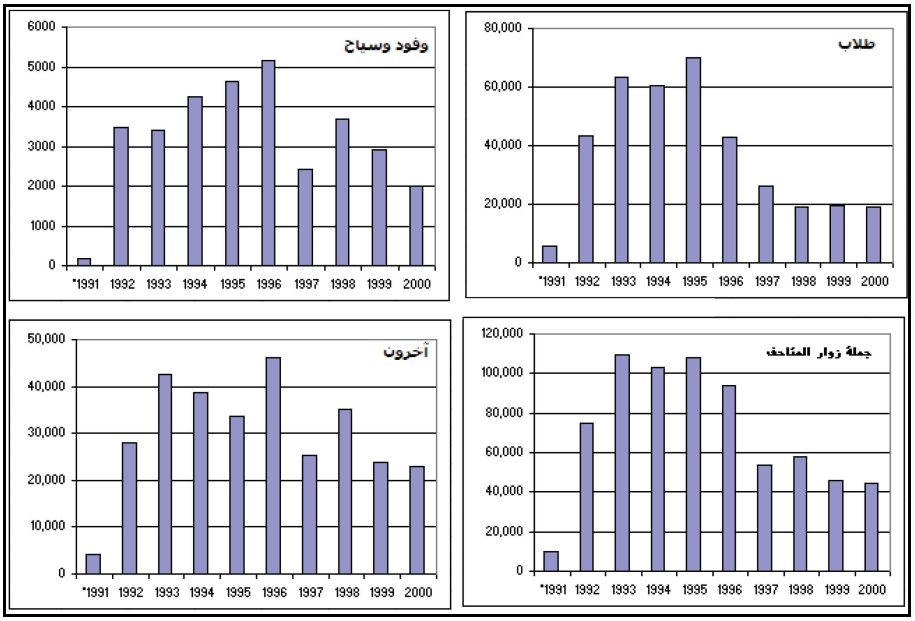

شكل –3: الزائرون للمتاحف في دولة الكويت 1991–2000

المصدر: وزارة التخطيط، قطاع الإحصاء والمعلومات، 2001.

أنماط السياحة في دولة الكويت:

السياحة البيئية:

تقع دولة الكويت على الطرف الشمالي الغربي للخليج العربي الذي يحدها من الشرق، وتحدها من الجنوب والجنوب الغربي المملكة العربية السعودية ومن الشمال والشمال الغربي الجمهورية العراقية. وتبلغ مساحة دولة الكويت الكلية نحو 17,818 كيلومتراً مربعاً. ونظراً لوقوع الكويت بين خطي عرض ′45,°28 و ′05,°30 شمالاً وخطيّ طول ′30,°46 و ′30,°48 شرقاً فإن مناخها من النوع القاري الذي يميز الإقليم الجغرافي الصحراوي عامة. وتمتلك دولة الكويت العديد من مقومات السياحة البيئية ولا سيما في مجال السياحة الطبيعية نظراً لتعدد وتنوع بيئاتها وجيومورفولوجيتها البرية منها أو البحرية (شكل–4)، وهو ما أكسبها إياه موقعها الجغرافي، وتاريخها الجيولوجي وتطورها البيولوجي (محمد الصرعاوي، 2004).

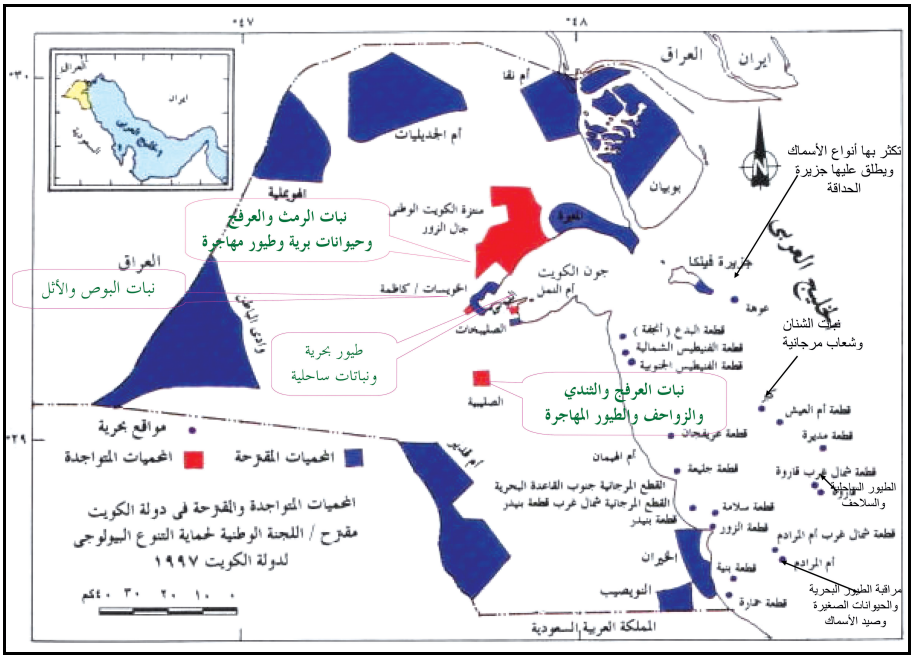

شكل–4: خارطة موقعية لدولة الكويت تبين المواقع ذات الأهمية الإيكولوجية فيها

المصدر: بيانات قطاع الإحصاء والمعلومات، وزارة التخطيط، 2001.

أما بالنسبة للسياحة البحرية (شكل–5) فإن المياه الإقليمية لدولة الكويت تشغل مساحة 822 كيلومتراً مربعاً تقريباً، أي 3.5% من مجموع مساحة مياه

السياحة البحرية

سياحة المحميات

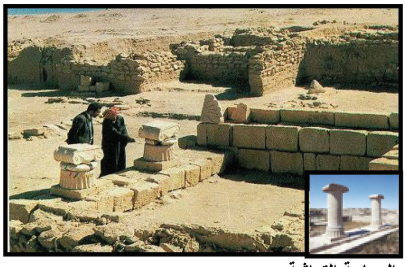

السياحة التراثية

السياحة الترويحية

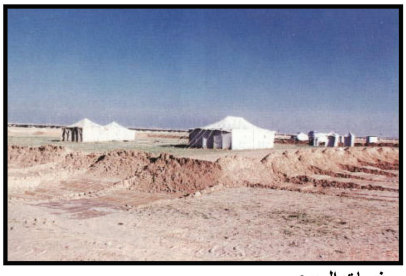

مخيمات الربيع

السياحة العلمية

السياحة الرياضية

سياحة التسوق

شكل-5: أنماط السياحة في دولة الكويت

الخليج (رأفت ميساك وآخرون، 2000). وتتميز البيئة البحرية لدولة الكويت بتنوعها البيولوجي الكبير؛ حيث تحتوي الأنظمة البيئية التالية: مسطحات طينية ورملية، مستنقعات وسبخات، مستنقعات أشجار القرم، مناطق صخرية، شعاباً مرجانية، ساحلاً بحرياً ناعماً وجزراً نائية. يعيش في هذه الأنظمة البيئية عدد كبير من أنواع الأحياء البحرية والبرية، بعضها مستوطن وبعضها الآخر من الفصائل المهددة بالانقراض. وتتميز بيئة الكويت البحرية بإنتاجيتها العالية نسبياً من الكائنات البحرية لقربها من مصبات الأنهار في شمال الخليج العربي؛ لذا تنشط مهنة صيد الأسماك والربيان وبخاصة نوعا أم النعيرة (الجمبو) ونوع الشحامية.

وتمثل السياحة الساحلية منها والبحرية فرصاً فريدة من نوعها لجذب السياح من خلال العديد من الأنشطة مثل ممارسة هواية الصيد والتجديف بالقوارب وأخذ حمامات شمس على السواحل، وممارسة هواية الغوص والتمتع برؤية المناظر الطبيعية لبيئات الشعب المرجانية والأسماك، بالإضافة إلى العديد من الأنشطة التي تقام على السواحل مثل ممارسة شتى أنواع الرياضة والألعاب والحدائق والمطاعم. هذا، وتعد المياه الساحلية في دولة الكويت قليلة العمق نسبياً، ويتخلل سواحلها الرملية مجموعة من الأخوار والرؤوس التي كانت بمنزلة مرافئ طبيعية. وأهم الأخوار خور العمي وخور المفتح في الجنوب، وجون الكويت وهو أكبر الأخوار. أما الرؤوس فأهمها رأس الزور ورأس العجوز ورأس عشيرج ورأس الأرض.

وتشكل الشواطئ الرملية ما يعادل 33.3% من إجمالي طول الشاطئ. هذا، وتبلغ نسبة الشواطئ المستغلة للمشاريع الحكومية نحو 14%، عليها محطات التقطير والمستشفيات وموانئ الشويخ والدوحة والأحمدي والشعيبة وميناء عبدالله وميناء الزور. كما يوجد عليها 20 مرسى للقوارب الخاصة التي تستغلها الشركات والأفراد. أما نسبة الشواطئ المستغلة من قبل المؤسسات الخاصة والمواطنين لتشييد الفلل الخاصة والشاليهات فتبلغ 40%، ويبلغ طول الشواطئ المخصصة للترويح السياحي والترفيه نحو 11% من إجمالي طول الشواطئ. ليتبقى نحو 35% من الشواطئ غير مستغل حتى الآن. أضف إلى ذلك، فهناك سياحة الجزر كجزيرة كُبَّر، جزيرة قاروه، جزيرة أم المَرادِم، جزيرة عُوهَه.

هذا، ولا بد من الإشارة هنا إلى أن استخدام سواحل دولة الكويت وشواطئها وتنميتها قد تأخر كثيراً وذلك لتأثير حروب الخليج عليها. فقد أدت الحروب إلى

انتشار الملوثات النفطية وتدمير بعض البيئات الحساسة التي تمتاز بها بعض قطاعات الشواطئ. كما تأثرت الشواطئ بالنشاطات البشرية المرتكزة على السواحل من حيث المخلفات البلدية الصلبة، مياه المجاري، ومياه الصرف الصناعي، وعمليات الردم والتجريف. وقد بذلت الدولة جهوداً كبيرة لاستعادة البيئات الحساسة المتدهورة والمحافظة عليها وتأهيلها ومن ثم البدء في استغلالها في المشاريع السياحية على أسس مستدامة.

أما بالنسبة لسياحة المحميات الطبيعية فقد حققت دولة الكويت تقدماً ملحوظاً في الحفاظ على التنوع البيولوجي والتنمية المستدامة للموارد الطبيعية الحية، حيث وقعت اتفاقية التنوع البيولوجي عام 1992 في ريودي جانيرو بالبرازيل. كما خصصت مناطق ذات خصائص إيكولوجية معينة لتكون نواة للمحميات أو المتنزهات الطبيعية في البلاد بهدف حماية الحياة الفطرية الموجودة بالبيئة المحلية وتطويرها. وتشمل محمية الدوحة، محمية بركة الجهراء، متنزه الكويت الوطني (جال الزور)، محمية الصليبية/كبد، ومسيجات أم القرين، والشقايا، والروضتين، والمطلاع، والمناقيش، والمقوع، والعبدلية. إضافة إلى المحميات – المتنزهات – المقترح إنشاؤها عن طريق اللجنة الوطنية الدائمة للتنوع البيولوجي وهي محمية أم نقا، الخيران، وادي الباطن. وتمثل المحميات إحدى أهم الوسائل في دولة الكويت لتعزيز أسس السياحة البيئية والمستدامة (الهيئة العامة للبيئة، 2002).

السياحة التراثية:

تقع دولة الكويت على مقربة من بلاد ما بين النهرين القديمة. كما أنها تقع على بقعة لا تزال تشكل طريقاً ملاحياً عالمياً مهماً يصل بين حضارات بلاد النهرين وسوريا والأناضول ومصر وحضارات دلمون وماجان وفارس والسند والصين، مما أعطى الدولة أهمية تاريخية. تشمل السياحة التراثية لدولة الكويت زيارة لأهم المناطق التراثية فيها كجزيرة فيلكا التاريخية، والقصر الأحمر، وأسوار الكويت، وبوم المهلب، وبيت البدر، وبيت السدو، وبيت لوذان، وبيت ديكسون، ومتحف الكويت الوطني، ومتحف سيف مرزوق الشملان، ومتحف طارق رجب، ودار الآثار الإسلامية، ومركز الفنون الشعبية، ويوم البحار.

السياحة العلمية:

وتشمل زيارة المركز العلمي، والمتحف العلمي.

السياحة الترويحية:

تشكل الخدمات الترويحية السياحية جانباً أساسياً وضرورياً في حياة سكان دولة الكويت؛ حيث تغطي المتنزهات والحدائق العامة مختلف المناطق فيها، وهناك العديد من المناطق الترفيهية، منها: الواجهة البحرية، أبراج الكويت، الجزيرة الخضراء، مجمع أحواض السباحة، صالة التزلج، المدينة الترفيهية، النافورة الموسيقية، مدينة الألعاب المائية (الأكوابارك)، قرية المسيلة المائية، حديقة الحيوان، شوبيز، معرض الكويت الدولي، برج التحرير، مهرجان هلا فبراير، المقاهي الشعبية، متنزه شاليهات الخيران السياحي، متنزه الشعب الترفيهي، متنزه الضباعية، المسارح ودور السينما.

المخيمات الربيعية:

يتسابق معظم سكان دولة الكويت من مواطنين ومقيمين وهيئات حكومية وأهلية إلى حجز مساحات من الأراضي خارج المدن في المناطق الصحراوية منذ بداية شهر أكتوبر حتى شهر مارس لإقامة المخيمات الربيعية، حيث تنصب الخيام وتجهز بأحدث الخدمات، وتمارس العديد من الأنشطة الرياضية، مثل مسابقات كرة القدم والكرة الطائرة وركوب الخيل وقيادة الدراجات النارية، وجمع الفقع أو الكمأة، وغيرها من وسائل الترفيه.

كما تأثرت أجزاء واسعة وكبيرة من الأراضي والبيئات الصحراوية الكويتية بحروب الخليج ولا سيما تلك العمليات التي ارتبطت بالاحتلال الذي وقع على الكويت ومن ثم تحريرها وما صاحب ذلك من تلوث لمساحات واسعة بالبرك النفطية، ومخلفات الحروب، والخنادق، ووجود حقول الألغام وغيرها، وقد أدى ذلك إلى تركز التخييم في مناطق محددة، مما ضاعف من الضغط البشري عليها من جراء إقامة المخيمات الربيعية.

السياحة الرياضية:

تشمل فئة الأفراد الذين ينتقلون من مكان إلى آخر، وذلك من أجل المشاركة في الفعاليات الرياضية أو من أجل مشاهدة تلك الفعاليات. وتعد السياحة الرياضية نوعاً من أنواع الترويح الذي يساعد على الارتقاء بمستوى الفرد الجسدي والفكري (عبيد العتيبي، 2002). كما تعد الرياضة من المجالات التي تحرص عليها دولة الكويت، حيث أنشأت العديد من المرافق الرياضية التي يفيد منها الفرد من مواطن وسائح في جميع محافظات الدولة، وتشمل:

– الأندية الرياضية الشاملة، وتبلغ 14 نادياً رياضياً تحوي مختلف أنواع الرياضة، وهي بصدد افتتاح عدد آخر من هذه الأندية قريباً لتواكب النشاط الرياضي العالمي.

– الأندية الرياضية المتخصصة وعددها 9 أندية، وهي متخصصة في نشاط رياضي معين.

– اللجان والاتحادات الرياضية، وتضم 15 لجنة واتحاداً رياضياً.

– المرافق الشبابية والرياضية، وتضم 14 مرفقاً شبابياً ورياضياً.

السياحة التسويقية والمحال التجارية:

الجمعيات التعاونية، الأسواق المركزية، الأسواق التقليدية، أسواق الذهب والأسواق العصرية.

استخدام نموذج المؤشرات (DPSIR) للتقويم المتكامل لآثار السياحة على البيئة الكويتية:

يؤدي تزايد أعداد السياح، وممارسة بعض السلوكيات، إلى ضغوط على البيئة ومواردها الطبيعية وتهديد قطاع السياحة، ولا سيما السياحة البيئية، بالتدمير وانعدام الاستدامة، الأمر الذي يتطلب القيام بتحليل وتقويم لآثار السياحة على البيئة في دولة الكويت، والعوامل المهددة لها وصولاً إلى مرحلة وضع إستراتيجية للعمل بها عند التخطيط للسياحة البيئية المستدامة؛ بحيث تصبح السياحة رافداً اقتصادياً واجتماعياً في دولة الكويت.

ويعد التقويم المتكامل للآثار البيئية (Integrated Environmental Assessment ("IEA" لقطاع السياحة من الأمور التي أكدتها اتفاقية التنوع البيولوجي (UNEP./ CBD/SBSTTA/8.11, 2002)، ونادت بها العديد من المؤتمرات وورش العمل عام 2002 باعتباره عاماً للسياحة البيئية. ولتقويم الآثار البيئية فقد استخدمت هذه الدراسة نموذج (DPSIR) (شكل–6)، الذي يمكن من خلاله تعرُّف الممارسات المتبعة في قطاع السياحة مستدامة أو غير مستدامة، وتوجيه اهتمام أصحاب القرار نحو وضع الأولويات، وتمكينهم من تقويم انعكاسات سياساتهم وطرح الخيارات أو السيناريوهات المختلفة التي عليهم المفاضلة بينها في اتخاذ القرار. ويتضمن النموذج خمسة أنواع رئيسة من المؤشرات لتقويم الوضع البيئي تندرج تحتها مؤشرات فرعية تبرز أهم التغيرات البيئية الناتجة من المشكلة التي تعالج (شكل–6).

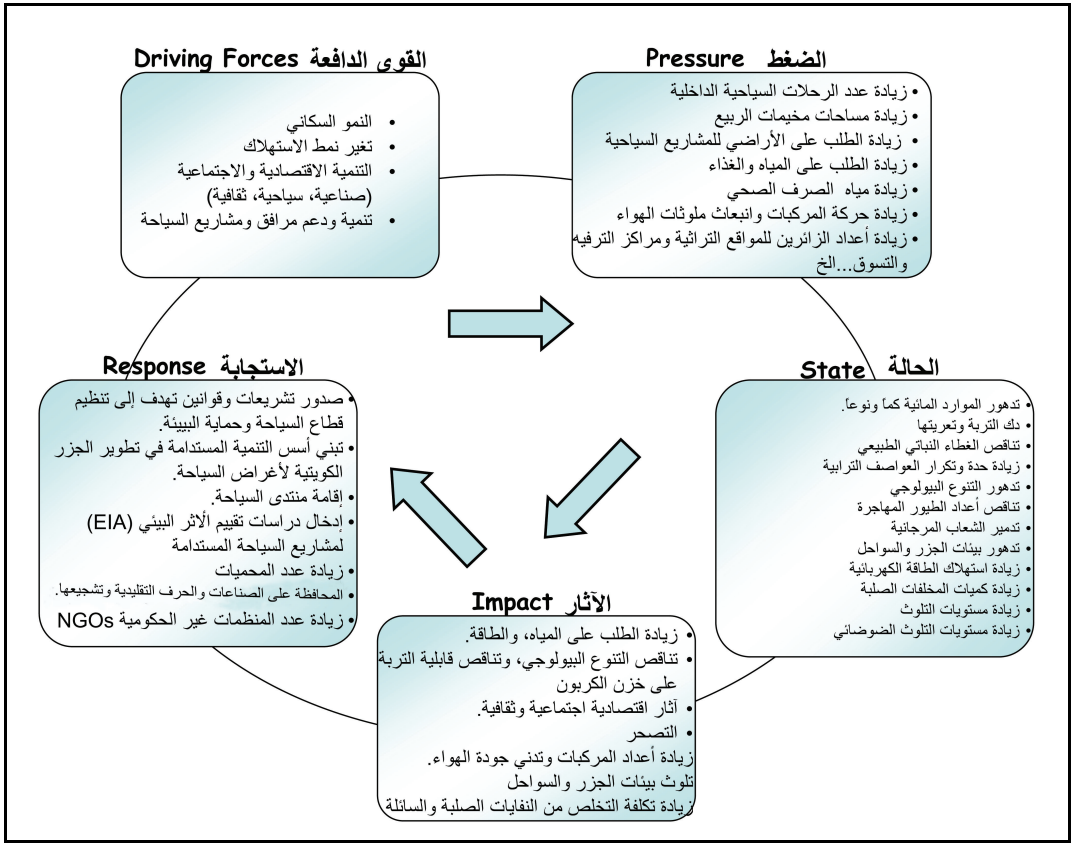

شكل-6: نموذج المؤشرات (DPSIR) للأنشطة السياحية البيئية في دولة الكويت (من إعداد الباحثين)

ويبين الشكل (6) أن النمو السكاني والتنمية الاقتصادية الاجتماعية التي شهدتها دولة الكويت وما صاحبها من توسع في المشاريع والمرافق السياحية وتغير في نمط الاستهلاك وازدياد في دخل الفرد قد أدى إلى ازدياد في عدد الرحلات السياحية البرية والبحرية؛ حيث توسعت مساحات المخيمات ولم تعد تقتصر على فترة الربيع بل امتدت لأكثر من سبعة أشهر في كل عام (ابتداء من شهر أكتوبر ولغاية شهر أبريل). صاحبها زيادة في حركة المركبات ودك للتربة في المناطق الصحراوية وما يلي ذلك من تدهور للغطاء النباتي الطبيعي وزيادة تكرار العواصف الترابية وشدتها مستقبلاً. من جانب آخر فقد أدى ازدياد أعداد السياح إلى تطوير العديد من المشاريع السياحية ولا سيما في المناطق الساحلية وفي الجزر وما يصاحب ذلك من ردم للشواطئ وتغير في شكل الساحل وتهديد للشعاب المرجانية وللبيئات الضحلة الغنية بالتنوع الحيوي وللكائنات الحية التي تتخذ من تلك البيئات موئلاً لها ومصدراً للتغذية، ومنها الطيور المهاجرة. أضف إلى ذلك ما يصاحب تلك المشاريع من تلوث ناتج من مياه الصرف الصحي من المصادر غير المرتبطة بشبكة معالجة المياه العادمة، بالإضافة إلى ما يولده تزايد أعداد السياح من زيادة في الطلب على الطاقة الكهربائية وموارد المياه (المحدودة أصلاً) وما ينتج عن ذلك من ملوثات غازية، وسائلة، ونفايات صلبة، والآثار السلبية لوسائل النقل المختلفة والضوضاء على البيئة المحيطة. أضف إلى ذلك ما يشكله التزايد في أعداد السياح المولعين بزيارة المواقع التراثية من آثار سلبية على استدامتها. من هنا فإن ذلك يتطلب إدارة كفؤة للحفاظ على البيئة وكائناتها الحية واستخدامها باستدامة.

وقد تنبهت دولة الكويت إلى هذا الأمر، فكانت الاستجابات باتخاذ جملة من التشريعات والقوانين التي تهدف إلى تنظيم قطاع السياحة وتبني سياسات التنمية المستدامة لهذا القطاع. ولعل من أهم تلك الاستجابات الالتزام بإجراء دراسات الأثر البيئي (EIA) للمشاريع كافة، والسياحية منها خاصة، كذلك السعي نحو رفع عدد المحميات الطبيعية المعلنة حالياً وتطويرها، واقتراح عدد من المناطق للحماية مستقبلاً. كذلك تشجيع الصناعات والحرف التقليدية وتحديث الأسواق التراثية وغيرها.

كما أن انعقاد منتدى للسياحة في دولة الكويت عام 2004 يعكس اهتمام الدولة بوضع ركائز السياحة على أسس مستدامة تساعد في تنشيط الاقتصاد من خلال زيادة إسهام السياحة في الدخل القومي، وتوفيرها للعديد من فرص العمل

للمواطنين بجانب حماية البيئة ومواردها الطبيعية. أضف إلى ذلك فإن قيام هيئة البيئة تساندها العديد من منظمات المجتمع المدني بحملات توعوية وإرشادية خلال مواسم السياحة سواء لمواقع التخييم شتاء أو للسواحل صيفاً، يعكس حرص الدولة والمجتمع على الحفاظ على البيئة.

إستراتيجية السياحة المستدامة:

وضعت مصفوفة مقترحة للسياسات (جدول–1) التي يمكن الأخذ بها لتجنب التدهور البيئي للمناطق الطبيعية من جراء السياحة، والحفاظ على (وحماية) مناطق الجذب للسياح ومساعدة متخذ القرار في بلورة إستراتيجية شاملة للسياحة البيئية تأخذ بعين الاعتبار الحفاظ على التوازن الإيكولوجي والتنوع البيولوجي، وضمان ألا تؤدي الأنشطة السياحية وما يرتبط بها إلى تدمير كبير للبيئة، ولا سيما البيئات الفريدة والحساسة من خلال مراعاة أن تكون ضمن حدود الطاقة الاستيعابية للنظم البيئية، بجانب ضمانها لمعايير المشاركة ورفع الوعي البيئي بأهمية حماية التراث الفطري والثقافي الذي يأتي السائح لاستكشافه والتمتع به. وتتكون المصفوفة من خمسة بنود رئيسة تشمل نوعية السياسة، وأهدافها وآليات التنفيذ، وسبل الإلزام، والمشاريع والبرامج المستقبلية (Al-Sayed, & Al-Langawi, 2003; Abuzinada, 2002; UNEP, DTIE & ROWA., 2003)

جدول-1: مصفوفة لسياسات استدامة السياحة البيئية في دولة الكويت (من إعداد الباحثين)

السياسة	أهدافها	آليات التنفيذ	الإلزام	المشاريع والبرامج المستقبلية
إدماج السياحة في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.	- اعتبار السياحة أحد قطاعات الاقتصاد الوطني.	- إنشاء مؤسسات أو إدارات خاصة ومستقلة بالسياحة.	- تشريع حكومي باعتبار السياحة أحد قطاعات الدولة، وإلزام المؤسسات العامة والخاصة بالتعاون مع هذا القطاع.	رصد ميزانية لقطاع السياحة. - إدخال المشروعات السياحية ضمن دائرة الدعم والتمويل. - تدريب الكوادر البشرية للتدريب وتنفيذ خطط السياحة البيئية.
تنمية السياحة المستدامة.	- الحفاظ على التنوع البيولوجي وتنميته. - صيانة مناطق التخييم الربيعية وتنميتها. - صيانة الجزر والسواحل وتنميتها.	- تكليف المؤسسات البيئية برصد الآثار البيئية الساحلية وتقويمها. - الموافقة على الاتفاقيات الدولية وتنفيذها. - خفض استهلاك الثروات والموارد الطبيعية. - إنشاء مؤسسات لمراقبة ومتابعة خطط الصيانة والتنمية للموائل الطبيعية.	- رصد الأبعاد البيئية للأنشطة القائمة ومتابعتها. - حماية الأنظمة البيئية الحساسة والهشة من التلوث والاستخدام الجائر لمواردها. - التقيد بالقوانين الصادرة في شأن حماية المحميات الطبيعية. - إدخال نظام «المستعمل يدفع» (User pays).	- حصر المواقع الطبيعية ذات عناصر الجذب السياحي وتقويمها. - إجراء المسح الدوري للموارد الطبيعية. - إنشاء المحميات الطبيعية والمسيجات النباتية. - تحديد مواقع دائمة للتخييم. - إعادة تأهيل المناطق المتدهورة. - إدخال نظم الإدارة البيئية المتكاملة للمواقع السياحية.
	- الحفاظ على الموروث الثقافي.	- حماية المواقع الأثرية. - إنشاء مكتبات ومتاحف.	- تشريعات لحماية المواقع الأثرية. - إدخال نظام «المستعمل يدفع» (User pays)	- إجراء المسح الدوري للمواقع الأثرية. - مشاريع صيانة وتنمية وتطوير المناطق الأثرية.

تابع/ جدول-1: مصفوفة لسياسات استدامة السياحة البيئية في دولة الكويت (من إعداد الباحثين)

السياسة	أهدافها	آليات التنفيذ	الإلزام	المشاريع والبرامج المستقبلية
	- تأكيد مشاركة المجتمع المحلي في اتخاذ القرار في السياحة والاستفادة من مردوداتها الطبيعية	- الحفاظ على التقاليد والثقافات المحلية والتقنيات التقليدية. - تكليف مراكز بحثية متخصصة لإعداد بحوث حول مشاركة المجتمعات المحلية.	- إلزام السياح باحترام وتقدير العادات والتقاليد للسكان المحليين. تحسين الظروف المعيشية والاقتصادية للسكان المحليين.	- العمل على مشاركة السكان المحليين في التخطيط للبرامج السياحية والمشاركة في إدارتها وتنفيذها. - مشاريع تنمية وتطوير مواقع المجتمعات البدوية والريفية. - نشر الوعي البيئي بين السكان المحليين.
	- رفع الوعي البيئي بأهمية الحياة الفطرية وضرورة حماية مواطنها الطبيعية.	- تكثيف الحملات التوعوية لنشر الوعي للسياحة البيئية. - توظيف السياحة البيئية في نشر الوعي البيئي.	- تنمية دور القطاع الأهلي (NGO) في رفع الوعي البيئي. - تحديث نظم إدارة المخلفات البلدية (الصلبة والسائلة).	- إنشاء مراكز لتدريب وتأهيل العمالة الوطنية لتلبية متطلبات سوق العمل في المجال السياحي. - فتح بعض المحميات الطبيعية للزوار، واستخدام المحميات ومناطق التخييم لنشر ثقافات الصيانة والحفاظ على البيئة.
إدارة إلكترونية لقطاع السياحة.	- أتمتة مقومات السياحة ورصدها وتحديثها دورياً. - تتبع أعداد السياح ونشاطاتهم.	- بناء قاعدة بيانات جغرافية للمواقع السياحية، ورفدها بالبيانات الخاصة بالسياح وأنشطتهم.	- مراجعة وتحديث خطط استخدامات الأراضي. - الإلزام بنشر أجندة السياحة المستدامة للمؤسسات الحكومية والخاصة.	- إعادة تخطيط المواقع السياحية وإبعادها عن المناطق ذات الأهمية الإيكولوجية، والبيئات الهشة. - اعتبار التنمية المستدامة أساساً للتخطيط المستقبلي للسياحة.
الترويج للسياحة.	- استدامة السياحة	- تقويم الطلب للقطاع السياحي على الموارد (مياه، غذاء، طاقة،... إلخ) - تقويم الاحتياجات للتخلص من النفايات الصلبة والسائلة الناجمة عن النشاط السياحي.	- تحسين مستوى الخدمات السياحية. - اعتبار التكلفة الاقتصادية/ البيئية عند إقامة المناطق السياحية والخدمات المتصلة بها.	- مشاريع للاستفادة من مياه الصرف المعالجة في إنشاء وإقامة الأحزمة الخضراء حول المدن. - زيادة الأنشطة والفعاليات ذات المردود السياحي بالمجتمع.

الخاتمة والتوصيات:

تدل نتائج هذا البحث على أن قطاع السياحة ولا سيما السياحة البيئية قد شهد تطوراً ملحوظاً نظراً لما تمتلكه دولة الكويت من مقومات سياحية، ومن أهمها الموقع الجغرافي وتنوع موائلها الطبيعية المختلفة البرية منها والبحرية، الأمر الذي شجع الدولة على توفير بنية تحتية حديثة استقطبت أعداداً كبيرة من الزائرين من خارج الكويت وداخلها مما زاد من إسهام هذا القطاع في الدخل القومي، بجانب تحقيق أهداف اقتصادية وتنموية وثقافية. وتدل نتائج تحليل المعطيات باستخدام نموذج المؤشرات (DPSIR) بأن الموائل الطبيعية في الكويت قد تعرضت لضغوط عالية نتيجة لازدياد أعداد السياح والزائرين وبسبب التطور غير المدروس للسياحة. وقد أدت هذه الضغوط إلى تأثيرات على البيئات الساحلية والجزر والبيئات الصحراوية الحساسة، حيث بدأت هذه البيئات بالتدهور من جراء الاستخدام غير المستدام، كما أدى تزايد مستويات الاستهلاك للطاقة والمواد الأخرى إلى تزايد كميات المخلفات الصلبة والسائلة وإلى رفع مستويات التلوث الهوائي والضوضائي.

هذا، وقد خرجت هذه الدراسة بجملة توصيات تضمنتها مصفوفة للسياسات المقترحة التي يمكن الأخذ والعمل بها لتجنب التدهور البيئي للمناطق الطبيعية والجاذبة للسياح، ولمساعدة متخذي القرارات في بلورة إستراتيجيات شاملة للسياحة البيئية المستدامة أهمها:

– ضرورة الحفاظ على التوازن الإيكولوجي والتنوع البيولوجي من خلال حصر المواقع الطبيعية ذات الجذب السياحي وتقويمها، وإنشاء المحميات والمسيجات لها، وإعادة تأهيل للمناطق المتدهورة منها.

– مراجعة خطط استخدام الأراضي بما يكفل الحفاظ على المواقع البيئية والتراثية ذات الجذب السياحي، وإدخال مفهوم السياحة المستدامة وتحديثها أساساً للتخطيط المستقبلي للسياحة.

– إشراك السكان والمجتمعات البدوية والريفية في التخطيط للبرامج السياحية، وتنمية مواقعهم وصناعاتها التقليدية وتطويرها، وتدريبهم لضمان مشاركة المجتمعات المحلية في الحفاظ على المواقع والحرف والتقنيات التقليدية وتحسين ظروفها الاقتصادية والحفاظ على ثقافتها المحلية.

– رفع الوعي البيئي بأهمية المحافظة على التراث الفطري والثقافي من خلال تكثيف الحملات التوعوية، وإنشاء مراكز تأهيل العمالة الوطنية لتلبية متطلبات سوق العمل في المجال السياحي.

المراجع:

إبراهيم أحمد عبدالرحيم (1999). السياحة والبيئة من يصون من؟ ورقة عمل مقدمة من المكتب العربي للشباب والبيئة، حلقة عمل السياحة والبيئة حول التنمية الشاملة للمدن العربية السياحية ذات التراث الحضاري، القاهرة.

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، اللجنة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية (2003). التنوع البيولوجي والسياحة: مشروع خطوط توجيهية للأنشطة المتصلة بتنمية السياحة المستدامة والتنوع البيولوجي، ودراسات حالة عن تنفيذ الخطوط التوجيهية، مونتريال كندا، الاجتماع الثامن، وثيقة رقم: (UNEP/CBD/SBSTTA/8,11, 2002).

إسماعيل محمد المدني (2002). **السياحة البيئية، كتب حول الحياة الفطرية**. سلسلة 10، الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئة والحياة الفطرية، البحرين، 120 صفحة.

الهيئة العامة للبيئة (2002). **الإستراتيجية البيئية لدولة الكويت**، الجزء الأول، الكويت، 682 صفحة.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المكتب الإقليمي لغرب آسيا (2003). **منبر البيئة**. المجلد 15، العدد الأول، البحرين: المنامة.

توفيق أحمد الجراح (2004). **واقع السياحة في الكويت ودور القطاع الخاص المأمول**، منتدى السياحة والتنمية، يناير، الكويت.

حابس السماوي (2003). السياحة المستدامة بين النظرية والتطبيق. منبر البيئة، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، برنامج الأمم المتحدة للبيئة/ المكتب الإقليمي لغرب آسيا (UNEP/ROWA)، مملكة البحرين: المنامة.

رأفت ميساك، سميرة أحمد عمر، عبدالله عبدالعزيز السالم، صالح محمد المزيني، محمد فهد الراشد، يوسف أحمد الشايجي، سليمان محمد المطر (2000). **الموارد الطبيعية والسمات البيئية في دولة الكويت، معهد الكويت للأبحاث العلمية**، الكويت، 336 صفحة.

عبيد سرور العتيبي (2002). السياحة والترويح في دولة الكويت: دراسة جغرافية، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد 107، الكويت: جامعة الكويت.

فرانشيسكو فرانجيالي (2004). منتدى السياحة والتنمية، يناير، الكويت.

وزارة التخطيط – قطاع الإحصاء والمعلومات، (2001). **المجموعة الإحصائية السنوية**. العدد 38، الكويت، 460 صفحة.

محمد الصرعاوي (2004). **السياحة والبيئة في دولة الكويت**. منتدى السياحة والتنمية، يناير، الكويت.

محمود سلمان الهلالات (1999). السياحة البيئية وأثر السياحة على البيئة والمواقع التراثية والطبيعية، ندوة العمل الخاصة بالسياحة البيئية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة.

نبيلة مبارك العنجري (2004). **نحو رؤية لمستقبل السياحة في الكويت**، منتدى السياحة والتنمية، يناير، الكويت.

Abuzinada, A. H. (2002). The economics of environmental protection and the importance of environmental tourism. Paper presented at the symposium on the Future Vision for the Saudi Economy, Ministry of Planning, Kingdom of Saudi Arabia, 19-23 Ocrober, 2002.

Al-Sayed, M. & Al-Langawi, A. (2003). Biological resources conservation through ecotourism development. *Journa of Arid Envrionments*, 54: 225-236.

UNEP, DTIE & ROWA. (2003). The key role of UNEP in putting tourism on a sustainable path. United Nations Environment Programme (UNEP), Division of Technology, Industry and Economics (DTIE) Paris, France and Regional Office for West Asia (ROWA) Manama, Kingdom of Bahrain.

http://www.uneptie.org/tourism

http://www.uneprowa.@unep.org.bh

قدم في: مارس 2004.

أجيز في: ديسمبر 2004.

Geography

Ecotourism in the State of Kuwait Impact Analysis and Sustainable Strategy

*Suad Hakem, Asma A. Abahussain, Anwar S. Abdo**

Tourism is one of the largest rapidly growing industries in the world, a thing that has had significant impacts on the global, regional and national economies. In Kuwait too, tourism has witnessed a substantial revival especially that the states ecotourism could greatly benefit from its natural endowments: an advantageous geographical location, a diversity of natural land and marine resources, and potentials for varied types of tourism. All this combined, seemed to attract a great number of local as well as international tourists and guests, which, in turn, brought about a substantial increase in the contribution made by the tourism sector to Kuwait's national income. The flourishing of tourism equally yielded a considerable number of economic, social and educational benefits. The results of the present study indicate that the number of tourists visiting recreational resorts, museums and cultural sites increased in the wake of the second Gulf war and up to the mid nineties, but recently decreased in the light of the mounting political tension in the region. This research presents a description of the various tourism destinations in Kuwait including desert tourism, spring time camping, natural reserves, marine, heritage, scientific, and recreational tourism. Furthermore, the study provides an analysis of present and possible future environmental problems, which may result from the current unsustainable use of ecotourism sites. Thus, it offers an analytical assessment of the ecotourism trends by using a DPSIR model for environmental indicators. Finally, the study recommends a work strategy for the planning of sustainable ecotourism in Kuwait, which will eventually enhance the sustained economic, social, cultural and environmental developments in the country.

Keywords: Ecotourism, Kuwait tourism, Sustainable ecotourism, DPSIR, Integrated environmental assessment.

* Desert and Aridzones Science Programme, College of Graduated Studies, Arabian Gulf University, Kingdom of Bahrain.